الفصل السابع عشر

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى

- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم .
- العلاقات التجارية بين العرب والعالم .
- المراجع.

obeikandl.com

obeikandl.com

يعد اندماج اى فى الاقتصاد العالمى فى كافة المجالات، عاملاً حاسماً فى تحديد مدى قدرة هذا الاقتصاد على المنافسة وعلى التخصيص الكفء للموارد فى المجالات التى يتمتع فيها بميزات نسبية . كما ان هذا الاندماج وما ينطوى عليه من تعريض الاقتصاد لرياح المنافسة، يولد استجابات قوية وايجابية لدى الاقتصاديات والمجتمعات الحية تمكنها من تطوير نفسها والتقدم بثبات . ورغم اهمية وجود الدعم لبعض المحاصيل الاستراتيجية كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقطن، وكما تفعل اليابان وكوريا الجنوبية بالنسبة للأرز، وكما تفعل الكثير من الدول الأوربية وعلى راسها فرنسا بالنسبة للقمح، ورغم اهمية وجود الدعم لبعض الصناعات الناشئة والاستراتيجية، إلا ان الدعم الزراعى الذى يمكن ان يستمر طويلاً لاعتبارات تتعلق بكثافة العمالة فى هذا القطاع وبالاهمية الحيوية لمخاصيل الحبوب، الا ان الامر ليس كذلك بالنسبة للصناعات، لانه خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية العالية، تتدهور القدرة التنافسية للصناعة المحمية التى تفقد التحديات والحوافز التى تدفعها للتطور، لذا فان حماية اى صناعة يجب ان تكون معتدلة ومؤقته حتى تجبر هذه الصناعة على التطور والعمل على اساس تنافسى .

وهناك عدد من المؤشرات التى يمكن من خلالها بناء تصور واضح عن مستوى وطبيعة اندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمي فى الوقت الراهن، وهو ما سنحاول تناوله فيما يلى:

١- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم :

بالرغم من ان الدول العربية معنية بجذب الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة، والمباشرة منها بشكل خاص، لما لها من أهمية فى رفع الاستثمار الذى يشكل رافعة رئيسية للنمو الاقتصادى، ولما لها من أهمية فى المساهمة فى تحديث الاقتصاد بسبب ترافق تلك الاستثمارات فى العادة مع

استقدام تكنولوجيا متقدمة واساليب إدارة حديثة من قبل الشكرات الكبرى دولية النشاط التى تضخ تلك الاستثمارات، الا أن حصة الوطن العربى من الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعد محدودة وشديدة التذبذب من عام لاخر .

ووفقاً لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف اختصارا باسم "اليونكتاد" فان قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تلقتها الدول العربية مجتمعة عام ٢٠٠٣، بلغت ٨٦١٦ مليون دولار بما شكل نحو ١.٥٤ من اجمالى قيمة الاستثمارات الداخلة لكل بلدان العالم فى العام المذكور، مقارنة بنحو ٥٣٧٩ مليون دولار، بما شكل نحو ٠.٧٩% من اجمالى قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تدفقت بين بلدان العالم فى عام ٢٠٠٢، مقارنة بحصة بلغت ١.١٧% من تلك الاستثمارات فى الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٦، والحصة فى كل الأحوال تقل كثيراً عن حصة البلدان العربية مجتمعة من عدد سكان العالم والتى بلغت نحو ٤.٧% عام ٢٠٠٣، وتقل ايضاً عن حصة الاقتصادات العربية من الناتج العالمي التى بلغت نحو ٢.١٨% فى العام نفسة.

ان حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التى تتدفق الى البلدان العربية تتسم بأنها شديدة التبذب من عام لاخر فى قيمتها المطلقة وفى حصة العرب من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول العربية منذ العقد الاخير من القرن الماضى، عبارة عن عمليات شراء أجنبية للاصول العامة المملوكة للدولة فى هذه الدولة العربية أو تلك والمطروحة للبيع للقطاع الخاص المحلى أو الاجنبى . كما أن مناخ الاستثمار فى البلدان العربية حساس للغاية لاى اضطراب أمنى أو سياسى .

وهناك العديد من الاسباب التى تقف وراء محدودية تدفقات

الاستثمارات الاجنبية المباشرة للبدان العربية، مثل أُنغلاق البنية الاجتماعية التقليدية المحافظة فى بعض البلدان العربية بصورة لا تشجع على قدوم الاجانب مع استثماراتهم المباشرة، كما أن بعض الاسواق العربي منغلقة نسبيا أمام الاستثمارات الاجنبية وبالذات فى بعض البلدان النفطية الكبيرة .
كما أن هناك بغض المشاكل فى مناخ الاستثمار فى الكثير من البلدان العربية مثل عدم توافر ضوابط قوية للمعايير والمواصفات، وعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ،ووجود تعقيدات بيروقراطية معطلة للاعمال تتيح المجال لانتشار الفساد وأساءة استغلال النفوذ، خاصة عندما يكون الموظفين فى الجهاز الحكومى لديهم سلطات واسعة فى منح التراخيص أو عرقلتها دون رقابة فعالة عليهم . كما شكل ضعف أداء الاقتصادات العربية وجمودها وعدم تنوع هياكلها عاملا معرقلا لتدفق الاستثمارات الاجنبية عليها، حيث أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تفضل التدفق الى البلدان التى تمر بمرحلة ازدهار اقتصادى حتى تشاركها فى ثمار هذا الازدهار، لان ذلك ببساطة أفضل لها من أن تذهب لتخوض معركة اخراج اقتصاد ما من حالة من الجمود أو الركود التى يعانيها . كما أن غياب الديمقراطية وانتشار العمل بالقوانين الاستثنائية كما هو الحال فى العديد من الدول العربية، يعد عاملا منفرا للاستثمارات الاجنبية . كذلك فان حجم السوق ومدى توافر العمالة بمختلف مستوياتها المهارية فى كل دول عربية، ومستوى انفتاح اقتصادها اقليمياً ودولياً، هى أمور مهمة لجذب الاستثمارات الاجنبية، بحيث ان التقدم نحو تكوين تكتل اقتصادى عربى حقيقي يجعل الاقتصادات العربية تشكل فضاء رحباً لا تفصله عوائق، يمكن ان يكون عاملاً مهماً فى تشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البلدان العربية، الى جانب ما سيحققه ذلك من تشجيع لحركة الاستثمارات المباشرة بين البلدان العربية وبعضها البعض خاصة وان هناك بلدان عربية لديها امكانيات واسعة لاستيعاب

استثمارات اجنبية وعربية كبيرة مثل مصر والمغرب وتونس وسورية والسودان، بينما توجد دول عربية تخرج منها رؤوس الاموال بأحجام ضخمة وبالذات دول الخليج .

وفضلاً عن كل ما سبق فان هناك بعض الاعتبارات السياسية التى تحد من تدفق الاستثمارات الاجنبية فى الصناعات عالية التقنية الى البلدان العربية . واذا كانت البلدان العربية لا تملك تغيير الاعتبارات السياسية التى تحكم حركة بعض الشركات دولية الشناط التى تضخ جانباً من الاستثمارات الى مختلف دول العالم، فانها تستطيع ان تعمل بجدية من اجل معالجة المشاكل المعوقة لتدفق الاستثمارات الاجنبية، والتى يمكن معالجتها داخلياً فى البلدان العربية، وتستطيع استخدام التنافس بين مختلف دول وشركات العالم على التواجد فى الاسواق العربية الكبيرة من اجل ضمان تدفق حصة ملائمة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان العربية بما يترافق معها من تقنيات حديثة واساليب إدارة متطورة.

٢- العلاقات التجارية بين العرب والعالم

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات العلاقات التجارية الكثيفة مع العالم، ليس بسبب الانخراط بفاعلية فى الاقتصاد العالمى، ولكن لان النفط الذى تنتجه الدول العربية يتم تصدير الجانب الأعظم منه للخارج، ولذا سنجد ان قيمة الصادرات العربية تتذبذب حسب اتجاه اسعار النفط الذى تشكل قيمة الصادرات العربية منه ما يتراوح بين ٦٠%، ٧٠% من اجمالى قيمة الصادرات العربية، وذلك حسب سعر البرميل الذى يحدد قيمة ايرادات الصادرات النفطية العربية المتغيرة من عام لاخر . وعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات العربية نحو ١٨٥.٤، ١٣٦.٧، ١٧١ مليار دولار فى الأعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ بالترتيب، بالتوازى مع تحرك اسعار النفط من ١٨.٧ دولار للبرميل عام ١٩٩٧، الى ١٢.٣ دولار للبرميل عام

١٩٩٨، الى ١٧.٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٩.

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول العربية وحصتها من الاجمالى العالمي "القيمة بالمليون دولار"

الدولة	المتوسط السنوى خلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
مصر	٧١٤	٨٨٧	١٠٧٦	١٠٦٥	١٢٣٥	٥١٠	٦٤٧	٢٣٧
الجزائر	٦٣	٢٦٠	٥٠١	٥٠٧	٤٣٨	١١٩٦	١٠٦٥	٦٣٤
ليبيا	-١٢	-٨٢	-١٥٠	-١١٨	-١٤٢	-١٠١	-٩٦	٧٠٠
المغرب	٤٠٦	١١٨٨	٤١٧	١٣٧٦	٤٢٣	٢٨٠٨	٤٢٨	٢٢٧٩
السودان	١٨	٩٨	٣٧١	٣٧١	٣٩٢	٥٧٤	٧١٣	١٣٤٩
تونس	٤٢٥	٣٦٥	٦٦٨	٣٦٨	٧٧٩	٤٦٨	٨٢١	٥٨٤
جيبوتى	٢	٢	٣	٤	٣	٣	٤	١١
موريتانيا	٧	١	.	١	٤٠	٩٢	١١٨	٣١٤
البحرين	٦٥٠	٣٢٩	١٨٠	٤٥٤	٣٦٤	٨١	٢١٧	٥١٧
العراق	٢	١	٧	-٧	-٣	-٦	-٢	٠٠
الاردن	٤	٣٦١	٣١٠	١٥٨	٧٨٧	١٠٠	٥٦	٣٧٩
الكويت	٥٥	٢٠	٥٩	٧٢	١٦	-١٤٧	٧	٦٧
لبنان	٢٨	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٩٨	٢٤٩	٢٥٧	٣٥٨
عمان	٩١	٦٥	١٠١	٣٩	١٦	٨٣	٢٣	١٣٨
فلسطين	٨	٧	٥٨	١٩	٦٢	١١	٤١	٠٠
قطر	١٢٠	٤١٨	٣٤٧	١١٣	٢٥٢	٢٩٦	٦٣١	٤٠٠
السعودية	-٢٠١	٣٠٤٤	٤٢٨٩	-٧٨٠	١٨٨٤ –	٢٠	-٦١٥	٢٠٨
سورية	١٠٥	٨٠	٨٢	٢٦٣	٢٧٠	١١٠	١١٥	١٥٠
الإمارات	٢٢٠	٢٣٢	٢٥٨	-٩٨٥	-٥١٥	١١٨٤	٨٣٤	٤٨٠
اليمن	٢٧٤	-١٣٩	-٢٢٦	-٣٢٨	٦	١٣٦	٦٤	-٨٩
مجموع الوطن	٢٩٧٩	٧٢٦٧	٨٧٣٩	٢٤٩٥	٢٦٣٠	٧٧١١	٥٣٧٩	٨٦١٦

العربى								
العالم	٢٥٤٣٢٦	٤٨١٩١ ١	٦٩٠٩٠ ٥	١٠٨٦٧٥٠	١٣٨٧٩٥٣	٨١٧٥٧ ٤	٦٧٨٧٥ ١	٥٥٩٥٧ ٦
حصة العرب	%١.١٧	١.٥١ %	١.٢٦ %	٠.٢٣ %	٠.١٩ %	٠.٩٤ %	٠.٧٩ %	١.٥٤ %

بلغت قيمة الصادرات السلعية العربية نحو ٢٤٤.٧، ٢٢٩.٤، ٢٢٩.٤، ٢٨٣.٤ مليار دولار فى الاعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ بالترتيب، تبعاً لتغير سعر برميل النفط من ٢٧.٦ دولا للبرميل عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٣.١ دولار للبرميل عام ٢٠٠١، الى نحو ٢٤.٣ دولار للبرميل عام ٢٠٠٢ الذى انخفض حجم الانتاج العربى من النفط والصادرات العربية فى عام ٢٠٠٤ كل مستوياتها القياسية السابقة بعد ان ارتفع سعر النفط الى اكثر من ٣٦ دولار للبرميل من سلة خامات اوبك، وارتفع حجم الانتاج العربى من النفط خلال العام المذكور فى ظل ارتفاع الطلب العالمي على النفط على ضوء النمو الاقتصادى العالمى السريع الذى يعد الأعلى منذ ربع القرن على الاقل كما اشرنا فى موضع سابق .

والحقيقة ان هيمنة النفط على الصادرات العربية التى تتحرك قيمتها على ضوء حركة اسعاره يؤكد ماهو معروف من ان الاقتصادات العربية لم تزل اقتصاديات اولية تعتمد بالاساس على انتاج وتصدير مادة خام اولية ناضبة، وهى بهذا المعنى مازالت بالاساس اقتصاديات ريعية، تعيش من عائد وريع ما منحتها الطبيعة اياه من ثروات طبيعية من النفط والغاز، رغم ان اى تقدم حقيقي لاى اقتصاد ولاى بلد يتحقق من خلال عائد العمل والعلم وليس من ريع الثروة الناضبة . والأسوأ هو أن الدول العربية التى حصلت من خلال النفط على عائدات هائلة بالعملات الحرة لم توظف هذه العائدات فى بناء اقتصاديات صناعية متطورة فى المنطقة وانما وظيفتها فى بناء بنية اساسية متطورة وتحقيق مستوى معيشى بالغ الارتفاع بالاعتماد على استيراد

openkandil.com

كل شئ تقريباً، مع اخراج الفوائض المالية الى الخارج، وبالتحديد الى المهجر الامريكي والاوروبى والاسيوى بدلا من استثمارها فى بلدانها او فى اى بلد فى المنطقة العربية كما اشرنا سابقاً . وان كان من الضرورى الاشارة الى ان هناك بلدان عربية يتسم هيكل صادراتها بدرجة من التنوع النسبى بين السلع الصناعية والزراعية مثل المغرب وتونس ومصر وسورية، لكن هذا التنوع يبقى فى اطار صادرات محدودة نسبياً، كما انه يدور فى ااار الفواكه والخضروات والاسماك كسلع زراعية حاكمة والمنشوجات والملابس الجاهزة كسلعة صناعية رئيسية .

واذا كانت ايرادات تصدير النفط قد حققت طفرة جديدة فى الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٤، حيث ارتفعت من نحو ٨٢.١ مليار دولار عام ١٩٩٨، الى نحو ١١٨.١، ١٨٨.٢، ١٦١.٣، ١٤٣.٨، ١٨٥.٣، ٢٥٠ مليار دولار فى الاعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ بالترتيب، فان استمرار نزوح جانب مهم منها للخارج يشكل نزيفاً للاقتصادات العربية وتضيعاً لفرصة تاريخية لتوظيف هذه الايرادات من اجل تطوير الاقتصادات العربية وان كان هذا الامر يحتاج الى تطوير مناخ استثمارى يتيح للأموال الخاصة والعامة التحرك بحرية وبشكل مضمون حكومياً فى الفضاء الاقتصادى العربى الرحب، مع معالجة المشاكل التى تنطوى عليها مناخ الاستثمار فى البلدان العربية والتى عرضنا لها فى موضع سابق .

اما بالنسبة للواردات السلعية العربية فان قيمتها تتحرك تبعاً لما هو متاح من نقد اجنبى لدى البلدان العربية من إيرادات صادراتها الاجمالية وفى القلب منها صادراتها النفطية، لا فان قيمة الواردات السلعية العربية قد شهدت صعوداً سريعاً فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام٢٠٠٣ فى ظل تزايد ايرادات تصدير النفط بشكل جوهرى بالمقارنة مع الايرادات السنوية

المتحققة من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٩، وتتكون الواردات العربية من سلة متنوعة من السلع الصناعية والزراعية، وهى نموذج تقليدي لواردات البلدان النامية والاقل نمواً.

اما بالنسبة للميزان التجارى العربى، فانه يسفر عن فائض كبير فائض ناتج بالاساس عن تجارة الوقود حيث تبلغ قيمة الصادرات العربية من النفط والغاز عشرات اضعاف الواردات العربية من كل مصادر الوقود . وهناك فائض عربى ايضاً فى تجارة الملابس الجاهزة والجلود بسبب الصادرات التونسية والمغربية والسورية والمصرية من الملابس الجاهزة والجلود . لكن الدول العربية تعانى من عجز فى تجارة الغالبية الساحقة من السلع الصناعية النهائية والوسيطة والاستثمارية، كما تعانى من عجز كبير فى تجارة السلع الغذائية، وقد بلغت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية نحو ٢.٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، فى حين بلغت قيمة الواردات العربية من تلك السلع نحو ١٧.٢ مليار دولار فى العام نفسه، مما يعنى ان الفجوة الغذائية العربية قد بلغت نحو ١٤.٦ مليار دولار فى العام الذمكور. وتعد السعودية والجزائر ومصر والإمارات والعراق والكويت وعمان مسئولة عن الجانب الاكبر من الفجوة الغذائية العربية التى ترسخ حالة من التبعية الغذائية العربية للدول المصدرة الرئيسية لهذه السلع الغذائية وبالذات الحبوب التى تعد الدول العربية فى مجموعها هى اكبر مستورد لها فى العالم .

ان نسبة التجارة السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى فى كل الدول العربية باستثناء مصر مرتفعة وتزيد كثيراً عن المتوسط العالمى لهذه النسبة وهو ما يعكس ضخامة الصادرات الغربية من النفط الذى تصدر الدول العربية قرابة ٨٥% من انتاجها منه . واذا نحينا النفط جانباً، فان نسبة التجارة السعلية الى الناتج المحلى الاجمالى سوف تتراجع كثيراً بالذات فى الدول العربية المعتمدة على تصدير النفط والغاز بصورة اساسية.

أما اذا نظرنا الى نسبة التجارة السعلية الى الناتج السلعى فى البلدان العربية، فسنجد انها تدور حول المتوسط العالمي لهذه النسبة فى غالبية الدول العربية، وتزيد عنها كثيراً فى بعض الحالات مثل الاردن وتونس، وتظهر مصر ايضاً كأقل دولة عربية فى هذه النسبة . واذا نحينا النفط والغاز جانباً فان التجارة العربية فى السلع غير النفطية، كنسبة من الانتاج العربى من السلع غير النفطية سوف تكون منخفضة للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمي لهذه النسبة . ولهذا الامر يعنى ان الاندماج التجارى العربى فى الاقتصاد العالمي هو اندماج الضرورة الطبيعية المرتبط بانتاج سلعة اولية بكميات تزيد كثيراً عن امكانيات الاستهلاك المحلى مما يفرض تصديرها، وهو اندماج مهما كانت النسب التى تدل عليه، لا يعبر عن تمتع الاقتصادات العربية بدرجة من التنوع او بقدرة تنافسية حقيقية . ونحن لا نرصد هذه النتيجة من باب التيئيس وجلد الذات، بل لإيضاح الواقع المر الذى تملك البلدان العربية كل الإمكانيات لتغييره لو كان لديها إدارات اقتصادية حكومية اكفأ ولديها القدرة على حشدوتعبئة امكانيات الامة من اجل تحقيق التقدم . ولو اتسم المجتمع العربى بدرجة أعلى من الفعالية الاقتصادية – الاجتماعية مسلحاً بإدارة التقدم لاحتلال مكان لائق فى الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية .

obeikandl.com

obeikandl.com

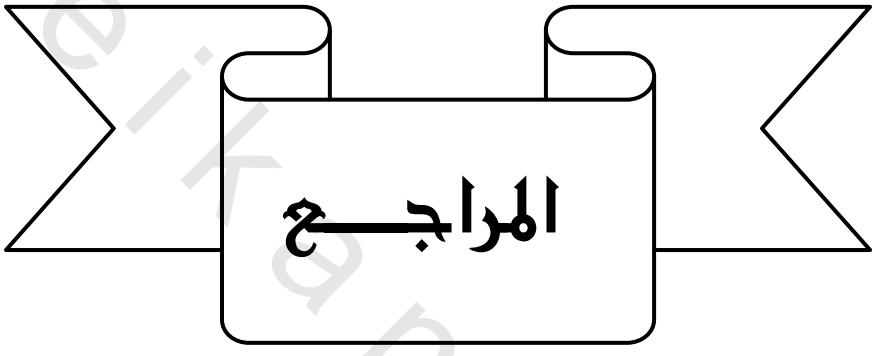

obeikandl.com

obeikandl.com

References :

1. Murdick, G.R. and Ross, E.J. " Introduction to management information systems " Prentice Hall, Inc, 1977 .
2. Fremont. E.K. and Rosenzweig, E.J., " Organization of management " Mc Graw Hill Comp. 1970 .
3. Burche, G. J. and Felix R.S., " Information system : Theory and practice " . Santa Barbara, Cal. Hamilton bub. Comp. 1974 .
4. Daniel Hamburg., "**Growing Economy principles "**. New York. 1998 .
5. League of Nations : World Economic survey 2002 .
6. Epstein M.A Ph.D: The statesman's yearbook, statistical and historical annual of the states of the world for the year 2004 .
7. Armstrong : Light from the East for a fuller discussion of poparese Confucianism .
8. William Penn : Towards the present and future peace of Europe
9. Marvin : The living past
10. P.S Narayan Prasad : Co-operative Economic development of Asian relation conference March 2004 published by Indian : Council of world Affairs New. Delhi.

obeikandl.com